



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

تباطؤ نمو الاقتصاد الأمريكي بسبب تجاهل إدارة ترامب للأسر المتوسطة

كريستيان ويلر



ترجمة وتحرير: مركز البيان للدراسات والتخطيط.

تباطؤ نمو الاقتصاد الأمريكي بسبب تجاهل إدارة ترامب للأسر المتوسطة

كريستيان ويلر *

يعكس تباطؤ النمو في الولايات المتحدة فشل إدارة ترامب في مساعدة أسر الطبقة المتوسطة المتعثرة، إذ ازداد الدخل بنحو متواضع للأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط، وبينما ارتفعت تكاليف الرعاية الصحية والتعليم والسكن؛ غرقت تلك الأسر في دون باهظة الثمن في ظل انعدام وجود أي وسائل بديلة للإنفاق، وما عاد باستطاعة الشركات بيع سلعها للأسر المكافحة، بل عوضاً عن ذلك تقدم استثماراتها في المصانع الجديدة، ومباني المكاتب، والشاحنات، وأجهزة الكمبيوتر، وغيرها من المعدات لإبقاء مساهميتها سعداء بكسب الأرباح.

وهذا لا يعني أن الحروب التجارية التي قام بها الرئيس ترامب لم تساهم في الضيق الاقتصادي، ولاسيما الضيق الاقتصادي في الربع الثاني من عام 2019، ولكن تلك الحروب أدت دوراً أصغر مقارنة مع انعدام المساواة الهائل والمستمر في كبح زيادة الرواتب خلال السنوات القليلة الماضية، إذ كان النمو الاقتصادي أقوى بكثير حينما كان التفاوت في الدخل أقل. والأهم من ذلك، أوقفت الشركات الاستثمارات؛ لأن الأسر في الولايات المتحدة -التي تشكل أكبر سوق لها- واجهت صعوبة في انخفاض معدل الوظائف، وبطء الزيادة في الأجور، وعدم كفاية المكافآت، وارتفاع في الديون. لقد بلغ متوسط نمو إنفاق المستهلك من حزيران 2009 -حينما انتهى الركود السابق- إلى حزيران عام 2019 (4.2%) فقط، وأقل من (2.9%) خلال المدة المماثلة في دورة الأعمال السابقة و(3.8%) في التسعينيات. وحاولت الشركات تعويض النقص في الطلب القوي في الداخل مع الصادرات في الخارج، إلا أن الحروب التجارية التي قام بها الرئيس ترامب زادت من صعوبة عمل تلك الشركات. وبسبب وجود عدد أقل من المشترين في الداخل والخارج، تقوم الشركات الآن بسحب استثماراتها من مستويات النمو المتراجعة بالفعل. وليست الحروب التجارية المصدر الرئيس لضعف الاقتصاد في أمريكا، بل الدخل الضخم وانعدام المساواة هو ما جعل الأمر أكثر سوءاً.

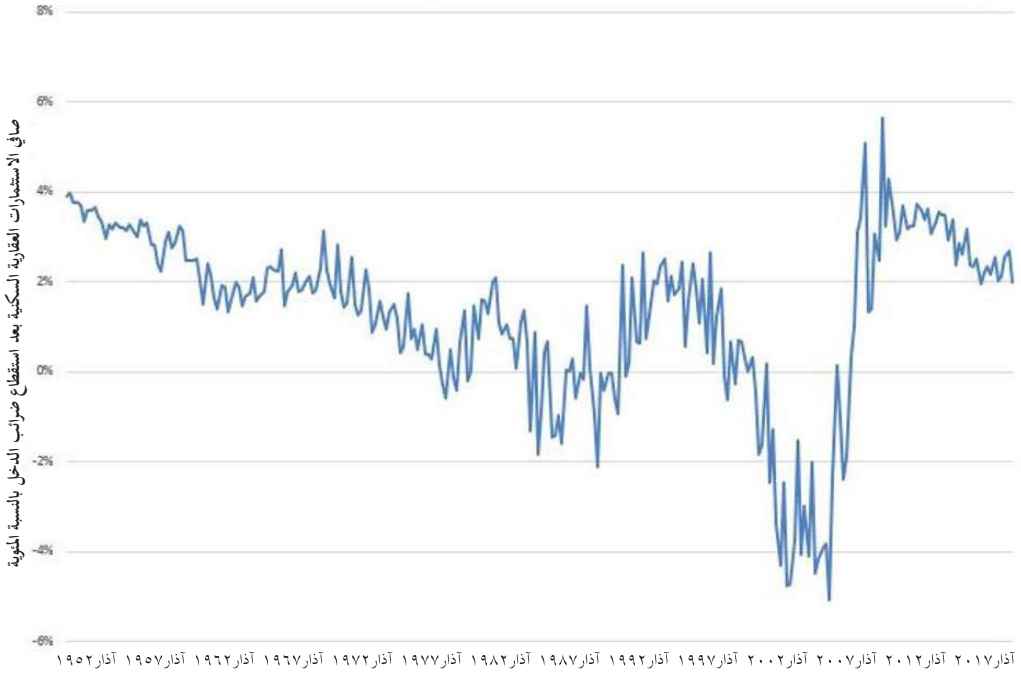
* أستاذ السياسة العامة بجامعة ماساتشوستس بوسطن وزميل أقدم في مركز التقدم الأمريكي. انضم إلى الأوساط الأكاديمية في عام ٧٠٠٢ بعد أن عمل بدوام كامل في العاصمة واشنطن. ركزت أبحاثه على قضايا التقاعد، بما في ذلك الضمان الاجتماعي والمعاشات التقاعدية الخاصة والعامة ومدخرات التقاعد لـ ١٠٤ حساب على مدار العقدين الماضيين. كتب ونشر أبحاثاً عن قضايا التقاعد، بما في ذلك كتابه الأخير (Retirement on the Rocks).

تسلط البيانات الحديثة الصادرة عن المجلس الاحتياطي الفيدرالي للشؤون المالية للأسر الضوء على العبء المالي للعديد من تلك الأسر. إن القروض الاستهلاكية المستحقة بنحو غير متناسب على الأسر في النصف السفلي من توزيع الثروة قد تزايدت مع زيادة الدخل بعد الضرائب: إذ ارتفع دين بطاقة الائتمان من (6.4%) من الدخل بعد خصم الضرائب في نهاية شهر آذار 2019 إلى (6.5%) في نهاية شهر حزيران 2019. بقيت القروض الاستهلاكية الأخرى -ولاسيما قروض الطلبة وقروض السيارات- ثابتة عند (18.3%) من الدخل المتاح في تلك المدة. والأهم من ذلك هو أن الائتمان الاستهلاكي نما بنحو طفيف مقارنة بالدخل بعد الضرائب، وحتى مع زيادة الدخل بسبب زيادة عدد الوظائف وارتفاع الأجور. ولا تستطيع أكثر أسر الطبقة المتوسطة دفع فواتيرها دون اقتراض مبالغ كبيرة، وتسببت القروض المكلفة بنحو جزئي من زيادة القروض الاستهلاكية في السنوات القليلة الماضية.

وفضلاً عن ذلك، يتم استبعاد العديد من أسر الطبقة المتوسطة من سوق شراء وبيع البيوت؛ مما أدى إلى تراجع الإنفاق على البناء الجديد لمدة خمسة أرباع متتالية.

تضيف العائلات نسبة ضئيلة إلى صافي المساكن الجديدة، ويتم حساب هذا على أنه الفرق بين الاستثمارات العقارية الجديدة -شراء المنازل الجديدة والتوسعات- مطروحاً منها رهون العقارية الجديدة. ويقيس هذا نسبة العائلات التي تضيف فعلياً إلى المخزون العقاري بعد حساب الاقتراض الجديد. في الربع الثاني من عام 2019، مثّل هذا (2%) فقط من الدخل بعد خصم الضرائب، وهي أصغر زيادة في صافي الإضافة الجديدة لأسهم الإسكان منذ الربع الأول من عام 2017 (انظر الشكل في أدناه)؛ ونتيجة لذلك، انخفضت القروض العقارية إلى (63.5%) من الدخل ما بعد الضريبة، وهو أدنى مستوى منذ أيلول عام 2000. ويأتي هذا الانخفاض في القروض العقارية إلى عدم قدرة العديد من الأسر شراء منزل، على الرغم من معدلات الرهن العقاري المنخفضة نسبياً. وببساطة، لا تمتلك الأسر الدخل الكافي لشراء منزل جديد.

((صافي الاستثمارات العقارية للأسر بعد استقطاع ضرائب الدخل، 1952 إلى 2019))



تنفق الأسر أقل على المنازل؛ لأن الأسعار بعيدة عن متناول الكثيرين. الحسابات في الشكل مستندة إلى بيان الاحتياطي الفيدرالي (Z.1)، الحسابات المالية للولايات المتحدة

وكما كان متوقعاً فقد استجابت الشركات إلى تراجع الطلب على سلعها وخدماتها عبر إنفاق أموالها على أشياء أخرى عدا التوظيف والاستثمارات. في الربع الثاني من عام 2019، وأنفقت الشركات غير المالية حوالي نصف أرباحها بعد استقطاع الضرائب على أرباح الأسهم للمساهمين، عززوا بذلك حيازتهم النقدية مرة أخرى بمقدار 4.5 تريليون دولار أو (10.1%) من جميع أصولهم في نهاية حزيران 2019، إي زيادة بنسبة (9.8%) عن آذار 2019 (انظر الشكل في أدناه). تعكس هذه الزيادة في الاحتياطيات النقدية لانخفاض الأصول السائلة بعد التخفيضات الضريبية؛ لأن الشركات حينها أنفقت الكثير من الأموال على دفع أرباح الأسهم وإعادة شراء أسهمها.

((نسبة الأصول السائلة للشركات غير المالية إلى إجمالي الأصول، 1952 إلى 2019))



زادت الشركات غير المالية من الموجودات النقدية وسط فرص استثمارية أقل. الحسابات مستندة إلى بيان الاحتياطي الفدرالي (Z.1)، الحسابات المالية للولايات المتحدة

كان من المفترض أن تؤدي التخفيضات الضريبية التي قام بها ترامب في عام 2017 إلى إصلاح كل هذا من طريق منح الشركات حوافز جديدة للاستثمار، وبالتالي زيادة أجور العمال بمبلغ 4000 دولار سنوياً، لكن التخفيضات الضريبية أدت إلى ضخ أموال ضخمة على أغني العائلات والشركات تحت حجة مضللة مفادها أن توفير المزيد من الأموال سيؤدي إلى دفع الشركات إلى الاستثمار بنحو أكبر أكثر. وكان توفير المزيد من الأموال للشركات التي تربعت بالفعل على ما يقرب من 4.5 تريليون دولار في نهاية عام 2017 في الأصول السائلة مثل النفخ في بالون مثقوب، إذ لم يزدهر الاستثمار، ولم يتسارع النمو الاقتصادي ولم يحصل العمال على الزيادات

الموعدة في رواتبهم. وعوضاً عن ذلك، استخدمت الشركات معظم ثروتها الضريبية لإبقاء المساهمين سعداء بدفع أرباح الأسهم للمساهمين وشراء أسهمهم الخاصة. على سبيل المثال، أنفقت الشركات غير المالية (80.4%) في المتوسط من أرباحها بعد استقطاع الضرائب، التي عززتها التخفيضات الضريبية، على عمليات شراء الأسهم وإعادة شراء الأسهم من نهاية عام 2017 إلى حزيران 2019. وقد عادت هذه التدابير بالفائدة على الذين يملكون غالبية الأسهم؛ ولذلك، فإن التخفيضات الضريبية أدت إلى المزيد من عدم المساواة في الدخل والثروة بدلاً من تحسينه.

كان من الممكن استخدام الأموال التي أهدرتها التخفيضات الضريبية لمساعدة الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط. كما كان من الممكن أن تستثمر الحكومة في البنية التحتية المتهالكة في البلاد، مما يزيد من الوظائف ذات الأجر الجيد في التصنيع والبناء. وكان باستطاعة الحكومة الاستثمار في مجموعة واسعة من المبادرات التي تتراوح بين توفير فرص أكبر لرعاية الأطفال بأسعار معقولة إلى تقديم التعليم الجامعي بتكلفة أقل، ومنح تأمين صحي موسع وخيارات رعاية طويلة الأجل أفضل للأمريكيين المسنين، وغيرها من العديد من المبادرات. فجميع هذه الجهود كانت ستزيد من الدخل وتقلل من مصاريف عائلات الطبقة المتوسطة. كنتيجة لتمويل بعض من تلك المبادرات المقترحة، وكان يمكن للأسر أن تقترض أقل، وتنفق بنحو أكبر. وكان من شأن ذلك جعل الشركات أقل قلقاً بشأن تأثير السياسات التجارية السيئة عليها. إن التباطؤ الاقتصادي الحالي ناتج عن فشل إدارة ترامب في تقديم مساعدة حقيقية للأميركيين من الطبقة الوسطى في الوقت الذي كان في مقدورها تقديم المساعدة.

المصدر:

<https://www.forbes.com/sites/christianweller/2019/09/25/economy-is-slowing-because-trump-administration-ignored-struggling-families/#7353fc669a2e>